Assiut J. Agric. Sci., 52 (3) 2021 (125-138) *ISSN: 1110-0486*
Website:www.aun.edu.eg/faculty_agriculture/journals_issues_form.php *E-mail: ajas@aun.edu.eg*

التغيرات الهيكلية في الحيازة الزراعية في ظل تحرير العلاقة بين ملاك ومستأجري الأرض الزراعية (دراسة حالة: لمحافظة أسيوط)

رامي أحمد عبد الحفيظ

قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة أسيوط

Accepted for publication on: 14/10 /2021

الملخص:

تؤثر السياسات التي تتبعها الدولة علي العديد من الظواهر التي ترتبط بقطاع الزراعة وتنعكس بدورها علي مصالح المرتبطين بهذا القطاع وكفاءة استخدام موارده. ومع التحول نحو تحرير السياسة الزراعية بشكل عام والعلاقة بين ملاك ومستأجري الأرض الزراعية بشكل خاص، تستهدف هذه الدراسة إلقاء الضوء علي ما لازم هذا التحول من تغيرات لحقت بالهيكل الحيازي الزراعي سواء في عدد الحيازات أو سعتها أو مدي تفتتها وعدالة توزيعها وتصنيفها بين الملك والإيجار، وذلك أعتماداً علي البيانات المستمدة من نتائج الحصر الحيازي عن الفترتين (1993 – 1997)، (2013 – 2016) بمديرية الزراعة – محافظة أسيوط.

وتشير نتائج الدراسة إلي أن سياسة التحرر الجديدة قد صاحبها زيادة عدد الحيازات الزراعية فيما بين فترتي الدراسة بحوالي 19,2% ونقص المساحة المحازة بحوالي 2,24% بما لازم ذلك من إنخفاض متوسط السعة الحيازية بحوالي 20,38%، كما تشير النتائج أيضاً إلي زيادة نسبة عدد الحيازات القزمية علي حساب كل من الحيازات المتوسطة والكبيرة، حيث زادت الأولي من 49,55% إلي 56,07%، علي حساب نقص عدد الحيازات المتوسطة من 46,82% إلي 39,65%، ونقص عدد الحيازات الكبيرة من 3.63% إلي 3,58%. كذلك فقد لازم سياسة التحرر الجديدة مزيداً من التوجه نحو عدم العدالة في توزيع الحيازات الزراعية بين الحائزين وإلي السيطرة الإسمية شبه الكاملة للحيازات المملوكة علي حساب الحيازات المستأجرة.

وتوصي الدراسة بضرورة مواجهة الآثار التي لازمت سياسة التحرر الجديدة وعلي وجه الخصوص ما طرأ من نقص في المساحة المحازة للأرض الزراعية بسبب أساليب التعدي، والتي زادت حدته بسبب إستخدام القدرة المستجدة للملاك علي التصرف في أراضيهم بعد أن فقد المستأجرون السيطرة عليها، وذلك بأتخاذ الإجراءات القانونية الفعالة لمنع هذا التعدي خصوصاً بحضر المحافظة. كما توصي بضرورة معالجة ظاهرة التفتت الحيازي بتطبيق أسلوب تجميع عملية الإستغلال الزراعي، مع التمسك بعملية التسجيل الفعلي للوضع الحيازي لمواجهة ظاهرة الحيازات الصورية والتي تحول دون استفادة الحائز الحقيقي للأرض الزراعية من الخدمات التي تقدمها الدولة للحائزين.

الكلمات الدالة: *ملاك ،مستأجري، الأرضي، أسيوط.*

مقدمة:

نظراً لأهمية الزراعة بصفة عامة، وأهميتها كمصدر للغذاء بصفة خاصة، فإن الأمر يتطلب توجيه المزيد من الأهتمام نحو تهيئة الظروف اللازمة للحد من التعارض المحتمل بين مصالح المهتمين بهذا النشاط والمرتبطين به، وتساهم في نفس الوقت في زيادة كفاءة استخدام الموارد الزراعية بشكل عام ومورد الأرض منها علي وجه الخصوص.

وفي نطاق تهيئة تلك الظروف تسن القوانين والتشريعات التي تسعي الدولة من خلالها إلي تنظيم حق تملك أو حق استغلال مورد الأرض الزراعية، مما يؤدي بدوره إلي تعدد أشكال حيازة هذا المورد الاقتصادي الهام، ومن ثم تحقيق التوازن بين القائمين علي هذا النشاط بما يخدم في النهاية مسيرة التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

وعملاً علي اللحاق بالتطورات السريعة والمتلاحقة في البنيان الاقتصادي الزراعي المصري، لجأت الدولة بالفعل إلي سن العديد من التشريعات التي تنظم العلاقة بين ملاك ومستأجري الأرض الزراعية والتي تمثل قوانين الاصلاح الزراعي المتلاحقة أهم ملامحها، حيث أرتبطت تلك العلاقة في البداية بعقود إيجارية تسري في معظمها لمدة سنة واحدة، بل ويسري بعضها لموسم زراعي واحد[1]، في حين أتسمت تلك العلاقة بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي الأولي وهو قانون رقم: 178 لسنة 1952 ثم القانون رقم : 127 لسنة 1961، والقانون رقم 50 لسنة 1969 وصولاً إلي القانون رقم 96 لسنة 1992 والتي تحددت بمقتضاه فترة إنتقالية مدتها 5 سنوات تنتهي بالعام الزراعي 1996/ 1997 بالتوجه نحو تحرير كامل للعلاقة الإيجارية بين ملاك ومستأجري الأرض الزراعية[2].

مشكلة الدراسة:

لقد ترتب علي صدور القانون رقم 96 لسنة 1992 بما أنتهي إليه من تحرير كامل للعلاقة بين ملاك ومستأجري الأرض الزراعية تغيرات هيكلية في النظام الحيازي الزراعي المصري لم تؤثر فحسب علي توازن المصالح بين ملاك ومستأجري الأرض الزراعية بل أمتد تأثيرها لتحديد مدي العدالة في توزيع الحيازات الزراعية ومتوسط السعة الحيازية ومدي تفتتها وتصنيفها بين حق الرقبة أو الملك وحق الأستقلال أو الإيجار، وهي التغيرات التي تستلزم إتخاذ الاجراءات التي تكفل الأستفادة من إيجابياتها وتحد من سلبياتها.

هدف الدراسة:

تستهدف الدراسة إلقاء الضوء علي التغيرات الهيكلية في النظام الحيازي للأرض الزراعية بمحافظة أسيوط فيما بين فترة ما قبل التحرير الكامل للعلاقة بين ملاك ومستأجري الأرض الزراعية طبقاً لما تضمنته بيانات الحصر الحيازي (93 / 1997) ، وفترة استقرار العلاقة المحررة، طبقاً لما تضمنته بيانات الحصر الحيازي (13 / 2016) وعلي وجه الخصوص التغيرات في عدد الحيازات ومساحتها أو في متوسط المساحة المحازة أو توزيعها بين مختلف الفئات الحيازية أو عدالة التوزيع الحيازي أو التصنيف النوعي لها بين حق الرقبة وحق الأستقلال، وذلك أعتماداً علي البيانات المستمدة من مديرية الزراعة وإداراتها المختلفة بمحافظة أسيوط.

نتائج الدراسة:

أولاً: الهيكل الحيازي للأرض الزراعية طبقاً للحصر الحيازي (93 / 1997) بمحافظة أسيوط

أ- الوضع الحيازي العددي والمساحي[5]:

شهدت الفترة(93/ 1997) طبقاً لما هو مبين بالجدول رقم (1) نظاماً حيازياً بلغت بمقتضاه أعداد الحيازات الزراعية بالمحافظة 195758 حيازة، بلغت مساحتها 307611 فداناً. وتتوزع تلك الحيازات بين مراكز المحافظة علي نحو شغل فيه مركز ديروط مكان الصدارة بين مختلف مراكز المحافظة حيث بلغ عدد حيازاته الزراعية 27611 حيازة، تمثل نحو 14,10% من إجمالي عدد الحيازات الزراعية بالمحافظة، تلاه في ذلك مركز القوصية بعدد للحيازات الزراعية بلغ 26868 حيازة، تمثل نحو 13,73% من إجمالي عدد حيازات المحافظة، ثم مركز أسيوط بعدد 26704 حيازة، وبنسبة تقدر بنحو 13,63%. أما بقية مراكز المحافظة فقد شغلت من حيث عدد حيازاتها الزراعية مكانة أقل، وصلت أدناها بمركز الغنايم والذي لم يتجاوز عدد حيازاته الزراعية 5359 حيازة، وبنسبة تقدر بنحو 2,74% من إجمالي عدد الحيازات الزراعية بالمحافظة.

أما من حيث المساحة المحازة، فقد شغل مركز أسيوط مكان الصدارة بين مراكز المحافظة، حيث بلغت مساحة حيازاته الزراعية 63229 فداناً، بما يعادل 20,56% من إجمالي

مساحة الحيازات الزراعية بالمحافظة، تلاه في ذلك مركز ديروط بمساحة بلغت 40194 فداناً وبنسبة تقدر بنحو 13,07% ثم مركز منفلوط بمساحة بلغت 39703 فداناً، وبنسبة تقدر بنحو 12,91%. أما بقية مراكز المحافظة فقد شغلت من حيث مساحة حيازاتها مكانة أقل، وصلت أدناها بمركز الغنايم والذي بلغت مساحة حيازاته الزراعية 6645 فداناً، بنسبة تقدر بنحو 2,16% فقط من إجمالي المساحة المحازة في المحافظة، الأمر الذي يضع هذا المركز في مؤخرة مراكز المحافظة من حيث عدد ومساحة حيازاته الزراعية علي السواء[3].

جدول 1. التوزيع العددي والمساحي للحيازات الزراعية بمحافظة أسيوط طبقاً للحصر الحيازي (93 / 1997)

المركز	عدد الحيازات			المساحة المحازة		
	العدد	%	الترتيب	العدد	%	الترتيب
ديروط	27611	14,10	1	40194	13,07	2
القوصية	26868	13,73	2	34777	11,30	4
منفلوط	24331	12,43	4	39703	12,91	3
أسيوط	26704	13,63	3	63229	20,56	1
أبوتيج	12614	6,44	8	27901	9,07	6
صدفا	10633	5,43	9	16717	5 ,13	8
الغنايم	5359	2,74	11	6645	2,16	11
الساحل	8459	4,32	10	14080	4,58	10
البداري	19556	9,99	6	15291	4,97	9
الفتح	12891	6,59	7	18809	6,11	7
أبنوب	20732	10,59	5	30265	9,84	5
إجمالي المحافظة	195758	100	-	307611	100	-

المصدر: مديرية الزراعة بأسيوط، الأدارة العامة للشئون الزراعية، إدارة الخدمات الزراعية، بيانات الحصر الحيازي (1993 – 1997)، بيانات غير منشورة، 1997.

2- السعة الحيازية المزرعية:

في ضوء التطور العددي والمساحي للحيازات الزراعية، بلغ متوسط السعة الحيازية بمحافظة أسيوط طبقاً لما هو مبين بالجدول رقم (2) حوالي 1,97 فدان، في حين تباينت السعة الحيازية بين مراكزه، حيث شغل مركز أسيوط أعلي متوسط للسعة الحيازية بين مراكز المحافظة، إذ بلغ هذا المتوسط للفترة (93-1997) حوالي 2,37 فدانا، يليه في ذلك مركز أبو تيج بمتوسط مساحة حيازية بلغ حوالي 2,21 فداناً، وهما يمثلان بذلك المركز الأول والثاني علي الترتيب طبقاً لمتوسط المساحة الحيازية بمختلف مراكز المحافظة. أما بقية المراكز فقد أنخفض فيها متوسط المساحة الحيازية ليصل إلي أدني مستوي له بمركز البداري، حيث لم يتجاوز هذا المتوسط بالمركز المشار إليه حوالي 79, فداناً، ممثلاً بذلك المركز الأخير بين مراكز المحافظة.

جدول 2. السعة الحيازية المزرعية بالفدان بمحافظة أسيوط طبقاً للحصر الحيـــازي (93 / 1997) ، (13 – 2016)

المركز	(93 / 1997)		(13 – 2016)	
	السعة الحيازية	الترتيب	السعة الحيازية	الترتيب
ديروط	1,45	8	1,06	10
القوصية	1,29	9	,99	11
منفلوط	1,63	4	1,34	5
أسيوط	2,27	1	1,76	1
أبوتيج	2,21	2	1,73	2
صدفا	1,57	5	1,17	7
الغنايم	1,24	10	1,28	6
الساحل	1,66	3	1,14	9
البداري	,78	11	1,17	8
الفتح	1,46	7	1,34	4
أبنوب	1,46	6	1,57	3
إجمالي المحافظة	1,57	-	1,25	-

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (1) بهذه الدراسة.

3- التوزيع الفئوي للحيازات الزراعية :

ينظر في هذه الدراسة إلي الحيازات الزراعية في الفئة الحيازية الأقل من فدان علي أنهـــا حيازات قزمية، وتلك التي تضم حيازات تتراوح مساحتها ما بين فدان واحد وأقل مـــن خمـــسة أفدنة علي أنها حيازات متوسطة، في حين يتم النظر إلي الحيازات المزرعية التي تبلغ مـــساحتها خمسة أفدنة فأكثر علي أنها حيازات كبيرة، جدول رقم (3)، وبناء علي ذلك فقد بلغـــت اعـــداد الحيازات القزمية علي مستوي المحافظة 96992 حيازة، تقدر نسبتها بحـــوالي 49,55% مـــن إجمالي عدد حيازات المحافظة. وقد أحتل مركزا منفلوط والقوصية مكان الصدارة مـــن حيـــث نسبة الحيازات القزمية بهما والتي بلغت نحو 57,36%، 55,25% في المركزين المشار إليهمـــا علي الترتيب. أما بقية مراكز المحافظة فقد سجلت أعداد الحيازات القزمية بها نسباً أقل، وصلت أدناها بمركزي أبوتيج والبداري، حيث لم تتجاوز هذه النسبة فيهما نحـــو 29,75% ، 37,42% علي الترتيب.

جدول 3. التوزيع الفئوي لعدد الحيازات الزراعية بمحافظة أسيوط طبقاً للحصر الحيازي (93 / 1997)

البيان / المركز	حيازات قزمية	حيازات متوسطة	حيازات كبيرة	إجمالي الحيازات
ديروط	14712	11922	977	27611
%	53,58	43,18	3,54	100,00
القوصية	14918	11191	759	26868
%	55,52	41,45	2,83	100,00
منفلوط	13955	8898	1478	24331
%	57,36	36,57	6,07	100,00
أسيوط	12852	12758	1094	26704
%	48,13	47,81	4,09	100,00
أبوتيج	3753	11193	668	12614
%	28,75	64,95	5,30	100,00
صدفا	5537	4804	292	10633
%	50,07	45,18	2,75	100,00
الغنايم	2578	2704	77	5359
%	48,10	50,46	1,44	100,00
الساحل	4148	3922	389	8459
%	49,04	46,36	4,60	100,00
البداري	7318	11977	261	19556
%	37,42	61,24	1,34	100,00
الفتح	6845	5608	438	12891
%	53,10	43,50	3,40	100,00
أبنوب	10376	9683	673	20732
%	50,05	46,70	3,25	100,00
إجمالي المحافظة	96992	91660	7106	195758
	49,55	46,82	3,63	100,00

المصدر: مديرية الزراعة بأسيوط، الأدارة العامة للشئون الزراعية، بيانات الحصر الحيازي (1993 – 1997)، بيانات غير منشورة، 1997.

أما الحيازات المتوسطة فقد بلغ عددها على مستوى المحافظة 91660 حيازة مسجلة بنسبة تقدر بنحو 46.82% من اجمالى عدد الحيازات الزراعية بالمحافظة. وقد أحتل مركز أبوتيج والبدارى مكان الصدارة طبقاً لنسبة عدد الحيازات المتوسطة من اجمالى عدد حيازات كل من المركزين، حيث قدرت هذة النسبة بحوالى 64.95% ، 61.24 % من اجمالى عدد حيازات المركزين المشار اليهما على الترتيب. أما بقية مراكز المحافظة فقد سجلت اعداد الحيازات المتوسطة بهما نسباً اقل وصلت إلي أدناها بمركز منفلوط حيث لم تتجاوز نسبة عدد الحيازات المتوسطة به نحو 36.53% من اجمالى عدد حيازاته الزراعية.

وفيما يتعلق بالحيازات الكبيرة فقد بلغ عددها على مستوى المحافظة 7106 حيازة كما بلغت نسبتها نحو 63,3% من اجمالى عدد الحيازات الزراعية بالمحافظة. وقد احتل مركزا منفلوط و أبوتيج مكان الصدارة طبقاً لنسبة عدد الحيازات الكبيرة بهما من إجمالي عدد حيازات كل من المركزين، حيث قدرت نسبة عدد الحيازات الكبيرة بالمركز الأول نحو 6,07% ، وبالمركز الثاني نحو 5,30%. أما بقية مراكز المحافظة فقد سجل عدد الحيازات الكبيرة بها نسباً أقل، وصلت إلي أدناها بمركزي البداري والغنايم، والذي لم تتجاوز هذه النسبة بهما حوالي 1,34% ، 1,44% علي الترتيب.

4- التركيز الحيازي وعدالة توزيع الحيازات بمحافظة أسيوط :

تتحقق العدالة في التوزيع الحيازي حينما يتم توزيع الحيازات بين الحائزين بالشكل الذي تحصل بمقتضاه كل فئة من فئات الحائزين علي نسبة من عدد الحيازات تعادل نفس النسبة من

المساحة المحازة (4،7). وطبقاً لما هو مبين بالجدول رقم (4) فقد أمكن تقدير مدي العدالة في توزيع الحيازات الزراعية علي الحائزين بمحافظة أسيوط إستناداً علي تقدير معامل جيني، والذي تزداد عدالة التوزيع بمقتضاه كلما قلت قيمته، حيث تتحدد هذه القيمة طبقاً للمعادلة التالية[3].

$$\text{قيمة معامل جيني} = \frac{\text{مج}^{\text{ن}}\ \text{س ص}_{+1} - \text{مج}^{\text{ن}}\ \text{ص س}_{+1}}{10000}$$

حيث س = $س_1$ ، $س_2$ ، $س_3$ ، ... ، سن تشير إلي النسب المئوية التجميعية لعدد الحائزين، ص = $ص_1$ ، $ص_2$ ، $ص_3$ ، ... ، صن تشير إلي النسب المئوية التجميعية للمساحة المحازة .

وبالنظر إلي بيانات الجدول رقم (4) السابق الإشارة إليه يتبين أن الحائزين لأقل من فدان بلغ عددهم علي مستوي محافظة أسيوط 96,99 ألف حائز تقدر نسبتهم من إجمالي عدد الحائزين بحوالي 49,55%، وأنهم يحوزون مساحة بلغت 63,510 ألف فدان أي ما يعادل حوالي 20,64% من إجمالي المساحة المحازة، أما الحائزون لمساحة تتراوح بين الفدان وأقل من ثلاثة أفدنة، فقد بلغ عددهم 71,33 ألف حائز تقدر نسبتهم بحوالي 36,43% من إجمالي عدد الحائزين، ويحوزون مساحة بلغت 134,12 ألف فدان بنسبة تقدر بحوالي 43,60% من إجمالي المساحة المحازة. وقد بلغ عدد الحائزين لمساحة تتراوح بين ثلاثة أفدنة وأقل من خمسة أفدنة 20,24 ألف حائز بنسبة تقدر بحوالي 10,39% من إجمالي عدد الحائزين، ويحوزون مساحة بلغت 53,58 ألف فدان بنسبة تقدر بحوالي 17,42% من إجمالي المساحة المحازة علي مستوي المحافظة. كما بلغ عدد الحائزين لمساحة تتراوح بين الخمسة أفدنة وأقل من عشرة أفدانة 5,58 ألف حائزين، تقدر نسبتهم بحوالي 2,85% من إجمالي عدد الحائزين، وهم يحوزون مساحة بلغت 35,85 ألف فدان، أي ما يعادل حوالي 11,66% من إجمالي المساحة المحازة. وأخيراً تأتي فئة الحائزين لمساحة تبلغ عشرة أفدنة فأكثر وقد بلغ عددهم 1,53 ألف حائز، تقدر نسبتهم من إجمالي عدد الحائزين بالمحافظة بحوالي 78, % ، وهم يحوزون مساحة بلغت 20,55 ألف فدان، مما يعادل حوالي 6,68% من إجمالي المساحة المحازة علي مستوي المحافظة.

وطبقاً لما سبق تم تقدير قيمة معامل جيني بحوالي 37, ، الأمر الذي يعني أن الحيازات الزراعية بمحافظة أسيوط موزعة بين الحائزين بدرجة لم تتحقق منها عدالة التوزيع في تلك الحيازات، حيث تحوز نسبة عالية بين صغار الحائزين علي نسبة منخفضة من المساحة المحازة، كما تحوز نسبة منخفضة من كبار الحائزين علي نسبة عالية من المساحة المحازة.

جدول 4. التركيز الحيازي وعدالة توزيع الحيازات الزراعية بمحافظة أسيوط وفقاً للحصر الحيازي (93 – 1997)

البيان / الفئة الحيازية	الحائزون		المساحة		% التجمعية		ت ح س × ص +1	ت ح ص × س +1	نسبة التركيز
	العدد (ألف حائز)	%	ألف فدان	%	العدد (س)	المساحة (ص)			
أقل من فدان	96,99	49,55	63,510	20,64	49,55	20,64	3183,09	1774,63	,140
1 -	71,33	36,43	134,12	43,60	85,98	64,24	7021,12	6190,80	,08
3 -	17,31	10,39	53,58	17,42	96,37	81,66	8993,24	8102 ,30	,09
5 -	5,58	2,85	35,85	11,66	99,22	93,32	9922,0	9322 ,0	,06
10 فاكثر	1,53	,78	20,55	6,68	100	100	-	-	معامل جيني = 37,
الإجمالي	195,767	100	307 ,61	100	-	-	-	-	-

المصدر: جمعت وحسبت من: مديرية الزراعة بأسيوط، الأدارة العامة للشئون الزراعية، إدارة الخدمات الزراعية، الحصر الحيازي (1993 – 1997)، بيانات غير منشورة، 1997.

التنوع الحيازي:

يقصد بالتنوع الحيازي في هذه الدراسة توزيع الحيازات الزراعية بين الملك والايجار. ويعود التنوع الحيازي إلي وجود فئة من الملاك لا يرغبون في زراعة كل أو بعض أرضهم بأنفسهم نظراً لعدم إمتهانهم للزراعة أصلاً، أو لزيادة مساحاتهم المملوكة للدرجة التي يصبحون معها غير قادرين علي زراعتها كلها، أو لضآلة تلك المساحات للدرجة التي تصبح معها عاجزة عن إستيعاب عمل الحائز وأفراد أسرته وإمداده بدخل مناسب. كما قد تعود من الناحية الأخري إلي وجود فئة تمتهن الزراعة دون أن تملك أرضاً، أو أن ما تملكه من أرض لا يستوعب طاقة عملهم ولا يحقق لهم دخلاً مناسب[1].

وفي ضوء ما سبق تعددت صور الحيازة الزراعية بالمحافظة بين الملك والإيجار. وحينما تكون الحيازة مملوكة فإن الحائز يجمع بين حق الرقبة وحق الانتفاع، ويعرف هذا النوع من الاستغلال الزراعي بأسم الزراعة علي الزمة، أما في الحيازات المستأجرة فيمتلك فيها الحائز حق الانتفاع دون حق الرقبة، (12).

أما علي مستوي مراكز المحافظة، فقد سجل مركزاً البداري والفتح أعلي نسبة من حيث عدد الحيازات المملوكة، إذ بلغت هذه النسبة حوالي 78,95% ، 73,21% من إجمالي عدد حيازات كل من المركزين علي الترتيب. وقد شهدت بقية المراكز نسباً أقل، وصلت أدناها بمركز القوصية والذي لم تتجاوز فيه نسبة عدد الحيازات المملوكة ما يعادل حوالي 54,51% من إجمالي عدد حيازات المركز.

وطبقاً للمساحة المحازة ملكاً، حققت مراكز أبنوب وأسيوط والفتح أعلي نسبة بين مراكز المحافظة، حيث قدرت بحوالي 74,92% ، 74,76% ، 73,74% علي الترتيب. أما بقية مراكز المحافظة فقد سجلت نسباً أقل لمساحة الحيازات الملك بلغت أدناها بمركزي أبوتيج وصدفا، حيث بلغت هذه النسبة بهما حوالي 58,19% ، 57,09% علي الترتيب.

ومن الناحية الأخري، بلغت أعداد الحيازات المستأجرة علي مستوي المحافظة 69348 حيازة، تستحوذ علي مساحة بلغت 96546 فداناً، أي ما يعادل حوالي 35,43% ، 31,39% من عدد ومساحة إجمالي حيازات المحافظة علي الترتيب.

وعلي مستوي مراكز المحافظة، سجلت مراكز القوصية وصدفا أعلي نسبة لعدد الحيازات المستأجرة، والتي بلغت حوالي 45,49% ، 41,63% في المركزين علي الترتيب، في حين سجل مركز البداري أدني نسبة لعدد الحيازات المستأجرة والتي لم تتجاوز حوالي 21,05% من إجمالي عدد حيازات المركز.

جدول 5. توزيع الحيازات الزراعية بمحافظة أسيوط بين الملك والإيجار طبقاً للحصر الحيازي (93 / 1997)

المركز	ملك				إيجار			
	العدد (حيازة)	%	المساحة (فدان)	%	العدد (حيازة)	%	المساحة (فدان)	%
ديروط	13656	63,95	28363	71,31	9955	36,05	11531	28,69
القوصية	14645	54,51	23521	67,63	12223	45,49	11256	32,37
منفلوط	14824	60,93	25468	64,15	9507	39,07	14235	35,85
أسيوط	16539	61,93	47268	74,76	10165	38,07	15961	25,24
ابوتيج	8552	67,80	16236	58,19	4062	32,20	11665	41,81
صدفا	6206	58,37	9543	57,09	4427	41,63	7174	42,91
الغنايم	3553	66,30	4391	66,08	1806	33,70	2254	33,92
الساحل	5425	64,13	9291	65,99	3034	35,87	4789	34,01
البداري	15439	78,95	10138	66,30	4117	21,05	5153	33,70
الفتح	9438	73,21	13870	73,74	3453	26,79	4939	26,26

أبنوب	14133	68,17	211065	74,92	6599	31,87	7589	25,08
المحافظة	**126410**	**64,17**	**211065**	**68,61**	**69348**	**35,43**	**96546**	**31,39**

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات مديرية الزراعة بأسيوط، الإدارة العامة للشئون الزراعية ، إدارة الخدمات الزراعية، بيانات الحصر الحيازي (1993 – 1997)، بيانات غير منشورة، 1997.

ومن حيث المساحة، سجل مركزا أبوتيج وصدفا أعلي نسبة بين مراكز المحافظة، حيث بلغت نسبة مساحة الحيازات المستأجرة بهما من إجمالي مساحة الحيازات كل مركز حوالي 41,81% ، 42,91% علي الترتيب. أما بقية مراكز المحافظة فقد شغلت نسبة أقل وصلت أدناها بمركزي أسيوط وأبنوب، حيث لم تتجاوز هذه النسبة حوالي 25,08% ، 25,24% بالمركزين علي الترتيب.

ثانياً: الهيكل الحيازي للأرض الزراعية، طبقاً للحصر الحيازي (13 – 2016) بمحافظة أسيوط

(1) التوزيع الحيازي العددي والمساحي:

شهدت الفترة (13– 2016) توزيعاً جديداً لهيكل الحيازات الزراعية من حيث العدد والمساحة، إذ بلغ عدد الحيازات الزراعية علي مستوي المحافظة 233350 حيازة، شغل من بينها مركز القوصية مكان الصدارة بعدد لحيازاته الزراعية بلغ 39680 حيازة، تمثل حوالي 17,01% من إجمالي عدد حيازات المركز، تلاه في ذلك مركزا ديروط ومنفلوط بعدد بلغ 37403 حيازة، 31504 حيازة، وبنسب تقدر بحوالي 16,03%، 13,50% للمركزين المذكورين علي الترتيب. أما بقية مراكز المحافظة فقد شغلت نسبة أقل من حيث عدد حيازاتها والتي وصلت إلي أدناها بمركز الغنايم حيث لم تتجاوز عدد حيازاته الزراعية 7243 حيازة، تمثل حوالي 3,11% من إجمالي عدد حيازات المركز.

جدول 6. التوزيع العددي والمساحي للحيازات الزراعية بمحافظة أسيوط طبقاً للحصر الحيازي (13 / 2016)

المركز	عدد الحيازات			المساحة المحازة		
	العدد	%	الترتيب	العدد	%	الترتيب
ديروط	37403	16,03	2	39640	13,17	3
القوصية	39680	17,01	1	39482	13,12	4
منفلوط	31504	13,50	3	42110	14,00	1
أسيوط	23036	9,87	4	40642	13,51	2
أبوتيج	15892	6,81	7	27555	9,16	6
صدفا	14500	6,21	9	16985	5 ,64	9
الغنايم	7247	3,11	11	9305	3,09	11
الساحل	12690	5,44	10	14438	4,80	10
البداري	15895	6,81	6	18528	6,16	8
الفتح	14982	6,42	8	20028	6,66	7
أبنوب	20521	8,79	5	32166	10,69	5
إجمالي المحافظة	**233350**	**100**	-	**300879**	**100**	-

المصدر: مديرية الزراعة بأسيوط، الأدارة العامة للشئون الزراعية، إدارة الخدمات الزراعية، بيانات الحصر الحيازي (2013–2016)، بيانات غير منشورة، 2019.

وطبقاً للمساحة المحازة، والتي بلغت علي مستوي المحافظة 300879 فداناً، شغل مركزا منفلوط و أسيوط مكان الصدارة من حيث المساحة المحازة لكل منهما، والتي بلغت 42110 فداناً، 40642 فداناً، وبنسبة تقدر بنحو 14,00%، 13,51% بالمركزين المذكورين علي الترتيب. وقد شغلت بقية مراكز المحافظة أهمية أقل من حيث المساحة المحازة لكل منهما وصلت أدناها بمركز الغنايم، حيث بلغت مساحة حيازاته 9305 فداناً فقط، بما لا يتجاوز نحو

3,09% من إجمالي المساحة المحازة علي مستوي المحافظة، جدول رقم (6) السابق الإشارة إليه.

(2) السعة الحيازية المزرعية:

في الوقت الذي لم يتجاوز فيه متوسط السعة الحيازية بمحافظة أسيوط حوالي 1,25 فداناً، فقد تصدر مركزاً أسيوط والفتح مختلف مراكز المحافظة من حيث متوسط مساحة الحيازة لكل منهما، حيث بلغ هذا المتوسط حوالي 1,76 فداناً في المركز الأول، وحوالي 1,73 فداناً في المركز الثاني. وقد أنخفض هذا المتوسط لمساحة الحيازة في بقية المراكز، حتي تصل إلي أدناه بمركز القوصية، حيث لم يتجاوز حوالي 99, فداناً، جدول رقم (2) السابق الإشارة إليه.

(3) التوزيع الفئوي للحيازات الزراعية:

بلغ عدد الحيازات القزمية علي مستوي محافظة أسيوط نسبة تقدر بحوالي 56,77% من إجمالي عدد الحيازات الزراعية بالمحافظة. وقد بلغت هذه النسبة أقصاها بمركز القوصية حيث قدرت نسبة أعداد الحيازات القزمية به حوالي 67,45% من إجمالي عدد حيازات المركز، يليه في ذلك مركز ديروط بنسبة تقدر بحوالي 62,89%.

أما بقية مراكز المحافظة فقد بلغت أعداد الحيازات القزمية بها نسبة أقل وصلت إلي أدناها بمركزي أسيوط وأبوتيج، حيث قدرت نسبة الحيازات القزمية بهما حوالي 45,46% ، 45,48% من إجمالي عدد الحيازات الزراعية لكل من المركزين علي الترتيب.

أما الحيازات المتوسطة، فقد بلغت نسبة عددها من إجمالي عدد الحيازات الزراعية بالمحافظة حوالي 39,65%. وقد بلغت هذه النسبة أقصاها بمركزي أسيوط والفتح اللذان سجلت أعداد الحيازات المتوسطة بهما حوالي 48,43% ، 48,35% من إجمالي عدد الحيازات الزراعية بالمركزين المذكورين علي الترتيب. أما بقية مراكز المحافظة فقد شغلت الحيازات المتوسطة بها نسباً أقل، وصلت أدناها بمركزي القوصية وديروط، واللذان لم تتجاوز نسبة الحيازات المتوسطة بهما حوالي 29,74% ، 34,59% علي الترتيب من إجمالي عدد الحيازات الزراعية بهما.

وفيما يتعلق بالحيازات الكبيرة فقد بلغت نسبة عددها من إجمالي عدد حيازات المحافظة حوالي 3,58%. وقد تصدر مركزا الفتح وأسيوط مكان الصدارة طبقاً لنسبة عدد الحيازات الكبيرة بكل منهما من إجمالي عدد الحيازات الزراعية بالمركز، إذ بلغت نسبتها في المركز الأول حوالي 6,17%، وفي المركز الثاني حوالي 6,11%. أما بقية مراكز المحافظة فقد شغلت المزارع الكبيرة بها نسباً أقل، وصلت إلي أدناها بمركز البداري، والذي لم تتجاوز فيه نسبة عدد المزارع الكبيرة حوالي 1,80% من إجمالي عدد حيازاته الزراعية.

جدول 7. التوزيع الفئوي لعدد الحيازات الزراعية بمحافظة أسيوط طبقاً للحصر الحيازي (13/ 2016)

البيان / المركز	حيازات قزمية	حيازات متوسطة	حيازات كبيرة	إجمالي الحيازات
ديروط	23524	12936	943	37403
%	62,89	34,59	2,52	100,00
القوصية	26764	11801	1115	39680
%	67,45	29,74	2,81	100,00
منفلوط	16122	14105	1277	31504
%	51,17	44,78	4,05	100,00
أسيوط	10472	11156	1408	23036
%	45,46	48,43	6,11	100,00
أبو تيج	7227	7683	982	15892
%	45,48	48,35	6,17	100,00
صدفا	8262	5670	568	14500
%	56,98	39,11	3,91	100,00
الغنايم	3934	3143	170	7247
%	54,28	43,37	2,35	100,00
الساحل	7332	4970	388	12690
%	57,78	39,16	3,06	100,00
البداري	9068	6542	285	15895
%	57,05	41,15	1,80	100,00
الفتح	8633	5833	516	14982
%	57,62	38,93	3,45	100,00
أبنوب	11142	8689	690	20521
%	54,30	42,34	3,36	100,00
إجمالي المحافظة	132480	92528	8342	233350
	56,57	39,65	3,58	100,00

المصدر: مديرية الزراعة بأسيوط، الأدارة العامة للشئون الزراعية ، ادارة الخدمات الزراعية، بيانات الحصر الحيازي (2013–2016)، بيانات غير منشورة، 2019.

4- عدالة التوزيع الحيازي:

أمكن تقدير مدي العدالة في توزيع الحيازات الزراعية علي الحائزين بمحافظة أسيوط طبقاً لما هو مبين بالجدول رقم (8)، والذي تبين منه أن عدد الحائزين لمساحة تقل عن فدان بلغ علي مستوي محافظة أسيوط طبقاً للحصر الحيازي (13- 2016)، 132,48ألف حائز، بنسبة تقدر بحوالي 56,77% من إجمالي عدد الحائزين، وأنهم يحوزون مساحة بلغت 65,52 ألف فدان بنسبة تقدر بحوالي 21,78% من إجمالي المساحة المحازة. كما بلغ عدد الحائزين لمساحة تتراوح بين الفدان وأقل من ثلاثة أفدنة 57,22 ألف حائز بنسبة تقدر بحوالي 32,23% من إجمالي عدد الحائزين، وهم يستحوزون علي مساحة بلغت 113,74ألف فدان، أي ما يعادل حوالي 37,80% من إجمالي المساحة المحازة، في حين بلغ عدد الحائزين لمساحة تتراوح بين ثلاثة أفدنة وأقل من الخمسة 17,13ألف حائز يمثلون حوالي 7,42% من إجمالي عدد الحائزين، وأنهم يحوزون مساحة بلغت 55,67ألف فدان، بما يعادل حوالي 18,50% من إجمالي المساحة المحازة. أما الحائزون لمساحة تتراوح بين الخمسة أفدنة وأقل من عشرة، فقد بلغ عددهم 6,73 ألف حائز يمثلون حوالي 2,89% من إجمالي عدد الحائزين، ويحوزون مساحة بلغت 40,61ألف فدان. بما يعادل حوالي 13,50% من إجمالي المساحة المحازة. وأخيراً تأتي فئة الحائزين علي مساحة تبلغ 10 أفدنة فأكثر ويبلغ عددهم 1,61ألف حائز، بنسبة

تقدر بحوالي 69, % من إجمالي عدد الحائزين بالمحافظة ، وهم يحوزون مساحة بلغت 25,34 ألف فدان، أي ما يعادل حوالي 8,42 من إجمالي المساحة المحازة.

وفي ضوء ماسبق تم تقدير مدي العدالة في توزيع الحيازات الزراعية علي الحائزين بمحافظة أسيوط طبقاً لقيمة معامل جيني بحوالي 45, ، الأمر الذي يعكس وضوحاً في عدم عدالة توزيعها حيث زاد الخلل بين توزيع أعداد الحيازات وتوزيع مساحاتها.

جدول 8. نسبة التركيز الحيازي وعدالة توزيع الحيازات الزراعية بمحافظة أسيوط وفقاً للحصر الحيازي (2013 – 2016)

البيان / الفئة الحيازية	الحائزون		المساحة		% التجمعية		ت ح س × ص+1	ت ح ص × س+1	نسبة التركيز
	العدد (ألف حائز)	%	ألف فدان	%	العدد (س)	المساحة (ص)			
أقل من فدان	132,48	56,77	65,52	21,78	56,77	21,78	3382,35	1938 ,42	,14
1 -	75,22	32,23	113,74	37,80	89,00	59,58	6949,12	5744 ,**70**	,12
3 -	17,31	7,42	55,67	18,50	96,42	78,08	8830,14	**7757** ,12	,11
5 -	6,73	2,89	40,61	13,50	99,31	91,58	9931,0	9158	,08
10 فاكثر	1,61	,69	25,34	8,42	100	100	-	-	معامل جيني = ,45
الإجمالي	223 ,35	100	300 ,88	100	-	-	-	-	-

المصدر: جمعت وحسبت من: مديرية الزراعة بأسيوط، الأدارة العامة للشئون الزراعية ، إدارة الخدمات الزراعية، الحصر الحيازي (2013 – 2016)، بيانات غير منشورة، 2019.

5- التنوع الحيازي:

طبقاً لما هو مبين بالجدول رقم (9)، فإن عدد الحيازات الزراعية المملوكة بلغ علي مستوي محافظة أسيوط 225343 حيازة تقدر نسبتها من إجمالي عدد حيازات المحافظة بحوالي 96,56% ، وهي تستحوذ علي مساحة بلغت 282689 فداناً، أي ما يعادل حوالي 93,95% من إجمالي المساحة المحازة بالمحافظة.

أما علي مستوي مراكز المحافظة فقد سجلت معظم مراكز المحافظة نسباً بالغة الأرتفاع في عدد حيازاتها المملوكة وصلت إلي أقصاها في مركز البداري والذي قدرت فيه نسبة عدد الحيازات المملوكة إلي إجمالي حيازات المراكز بحوالي 99,64%، في حين سجل مركز القوصية أقل نسبة لعدد حيازاته المملوكة إلي إجمالي حيازاته المزرعية والتي لم تتجاوز حوالي 88,45% .

وطبقاً للمساحة المحازة ملكا فقد سجلت معظم مراكز المحافظة نسباً عالية وصلت إلي أقصاها بمركزي البداري والساحل، حيث قدرت نسبة مساحة الحيازات المملوكة بهما حوالي 99,21% ، 99,36%، في حين تدنت هذه النسبة بمركزي أسيوط والقوصية، حيث لم تتجاوز حوالي 85,74% ، 89,78% بالمركزين المشار إليهما علي الترتيب .

أما الحيازات المستأجرة فقد بلغت أعدادها علي مستوي المحافظة 8027 حيازة، تستحوذ علي مساحة بلغت 18190 فداناً، أي ما يعادل حوالي 3,44%، 6,05% من عدد ومساحة إجمالي حيازات المحافظة علي الترتيب.

جدول 9. توزيع الحيازات الزراعية بمحافظة أسيوط بين الملك والإيجار طبقاً للحصر الحيازي (13 / 2016)*

المركز	ملك				إيجار			
	العدد (حيازة)	%	المساحة (فدان)	%	العدد (حيازة)	%	المساحة (فدان)	%
ديروط	63864	98,56	37913	95,64	539	1,44	1727	4,36
القوصية	35097	88,45	35447	89,78	4583	11,55	4035	10,22
منفلوط	30531	96,91	39825	94,57	973	3,09	2285	5 ,43
أسيوط	21769	94,50	34847	85,74	1267	5,50	5795	14,26
أبوتيج	15706	98,83	25400	92,18	186	1,17	2155	7,82
صدفا	14388	99,23	16303	95,98	112	,77	682	4,02
الغنايم	7204	99,41	8772	94,27	43	,59	533	5,73
الساحل	12602	99,31	14346	99,36	88	,69	92	,64
البداري	15838	99,64	18382	99,21	57	,36	146	,78
الفتح	14888	99,35	19623	97,98	97	,65	405	2,02
أبنوب	20439	99,60	31831	98,96	82	,40	345	1,04
المحافظة	**225323**	**96,56**	**282689**	**93,95**	**8027**	**3,44**	**18190**	**6,05**

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات مديرية الزراعة بأسيوط، الأدارة العامة للشئون الزراعية ، إدارة الخدمات الزراعية، بيانات الحصر الحيازي (2013 – 2016)، 2019.

وعلي مستوي مراكز المحافظة، سجل مركز القوصية أعلي نسبة لعدد الحيازات المستأجرة والتي بلغت حوالي 11,55%، في حين حققت المراكز الأخري نسباً أقل، وصلت إلي أدناها بمركزي البداري وأبنوب، واللذان لم يتجاوز نسبة عدد الحيازات المستأجرة بهما حوالي 36, % ، 40, % علي الترتيب.

أما من حيث مساحة الحيازات المستأجرة فقد سجل مركزا أسيوط والقوصية أعلي نسبة لها، حيث قدرت بحوالي 14,26% بالمركز الأول، وبحوالي 10,22% بالمركز الثاني. أما بقية مراكز المحافظة فقد سجلت مساحة الحيازات المستأجرة بها نسباً أقل، وصلت إلي أدناها بمركزي الساحل والبداري واللذان سجلا نسبة لمساحة حيازاتهم المستأجرة بلغت حوالي 64,%، 78, % للمركزين المشار إليهما علي الترتيب.

وفي ضوء كل ماسبق يمكن القول أن تحرير العلاقة بين ملاك ومستأجري الأرض الزراعية قد شهدت العديد من التغيرات في الهيكل الحيازي الزراعي في مقدمتها ما يلي:

1- زيادة واضحة في عدد الحيازات الزراعية علي مستوي المحافظة بلغت حوالي 19,20%، كمحصلة لزيادة عدد الحيازات بمعظم مراكز المحافظة والتي شملت مراكز ديروط، والقوصية ومنفلوط وأبوتيج وصدفا والغنايم والساحل، ونقص في عدد حيازات المراكز الأخري والتي شملت مراكز أسيوط والبداري وأبنوب.

2- نقص المساحة المحازة علي مستوي المحافظة، قدر بحوالي 2,24% فيما بين فترتي الدراسة ، نتيجة لنقصها بمراكز ديروط وأسيوط وأبوتيج، بما يفوق زيادتها ببقية مراكز المحافظة.

*الحيازات المشتركة التي ظهرت في هذا الحصر تم توزيعها بين الملك والايجار بنفس نسب الحيازات المملوكة والحيازات المستأجرة.

3- نتيجة للتطور في العدد والمساحة المحازة إنخفض متوسط السعة الحيازية بحوالي 20,38%، حيث لم تتمكن الزيادة الحادثة في متوسط السعة الحيازية بمراكز الغنايم والبداري وأبنوب من مواجهة النقص الحادث في متوسط السعة الحيازية ببقية مراكز المحافظة.

4- زيادة نسبة عدد الحيازات القزمية علي حساب كل من عدد الحيازات المتوسطة والحيازات الكبيرة، وهو ما يؤكد زيادة التفتت الحيازي بين فترتي الدراسة، حيث زادت نسبة الحيازات القزمية من 49,55% إلي 56,57%، مقابل إنخفاض نسبتي الحيازات المتوسطة والكبيرة من 46,82% و 3,63% إلي 39,65% و 3,58% لكل من نوعي الحيازة علي الترتيب.

5- التوجه إلي مزيد من عدم العدالة في توزيع الحيازات الزراعية بين الحائزين طبقاً لتقدير قيمة معامل جيني والذي ارتفعت قيمته من 37, إلي 45, .

6- التحول الحاد في التنوع الحيازي بين الملك والايجار حيث زادت نسبة الحيازات المملوكة بين فترتي الدراسة من حوالي 64,17% إلي حوالي 96,56%، وقلت نسبة الحيازات المستأجرة من حوالي 35,43% إلي حوالي 3,44%، الأمر الذي يخفي وراءه اللجوء إلي ظاهرة الحيازات الصورية حيث يكون الشخص المسجل بأسمه الحيازة غير المستغل لها فعلياً.

وعليه توصي الدراسة بإعادة النظر في السياسة الزراعية، بما يمكن معه تفادي الآثار الضارة للتغيرات الحادثة في البنيان الحيازي الزراعي سواء ما كان منهما متعلقاً بنقص المساحة المزروعة بسبب أساليب التعدي علي الأرض الزراعية والتي زادت حدتها بعودة الأراضي المؤجرة إلي ملاكها الأصليين، والتفتت الحيازي الواضح وزيادة نسبة الحيازات القزمية وما ترتب عليه من إنخفاض متوسط مساحة الحيازة المزرعية بما لها من آثار علي كفاءة عملية الاستغلال الزراعي، بالاضافة إلي سيادة الحيازات الصورية وعدم أستفادة الحائزين الفعليين بالخدمات الزراعية التي تقدمها الدولة، علي أن يتم في نفس الوقت تشجيع السياسة المؤدية إلي زيادة المساحة المزروعة، كما وقد تحقق بالفعل في العديد من مراكز المحافظة، وأتخاذ الاجراءات الفعالة للحد من التدهور الحاد فى المساحة المزروعة بعاصمة المحافظة والذي تجاوز منفردا كل الزيادة في المساحة المزروعة ببقية مراكز المحافظة.

المراجع

أحمد حسانين علي1986. دراسة للنظام الحيازي بقرية الواسطي بمحافظة أسيوط، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة أسيوط.

أحمد عبد الحفيظ محمد (دكتور)، محمد رجاء الأمير(دكتور) 1997. ردود الفعل الحالية والتسويقية للعلاقة الجديدة بين ملاك ومستأجري الأراضي الزراعية، المجالس الاقليمية للبحوث والارشاد، إقليم مصر الوسطي والعليا، دراسة خاصة عن محافظة أسيوط، يوليه.

أشرف عبد النعيم عبد المنعم2016. الآثار الاقتصادية للتفتت الحيازي والتعدي علي الأراضي الزراعية في محافظة أسيوط، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة أسيوط.

ظريف فتحي خليفة1990. دراسة تحليلية لبعض الآثار الاقتصادية لنظم الحيازة في محافظة أسيوط، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة أسيوط.

مديرية الزراعة بأسيوط1997. الادارة العامة للشئون الزراعية، ادارة الخدمات الزراعية، بيانات الحصر الحيازي(1993- 1997)، بيانات غير منشورة.

مديرية الزراعة بأسيوط 2020. الادارة العامة للشئون الزراعية، ادارة الخدمات الزراعية، بيانات الحصر الحيازي(2013- 2016)، بيانات غير منشورة.

محمد مظلوم حمدي1961. طرق الاحصاء، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة.

Structural Changes in Agricultural Tenure in Light of the Liberalization of the Relationship of Owners and Tenants of Agricultural Land (Case Study: For Assiut Governorate)

Ramy Ahmed Abdel Hafeez

Department of Agricultural Economics - Faculty of Agriculture - Assiut University

Abstract

The policies pursued by the state affect many of the phenomena that are related to the agricultural sector and in turn are reflected in the interests of those associated with this sector and the efficient use of its resources. With the shift towards liberalizing agricultural policy in general and the relationship between owners and tenants of agricultural land in particular, this study aims to shed light on what attended this transformation that have affected the tenure structure, whether in the number of holdings or their capacity or the extent of their fragmentation and their fair distribution and classification between ownership and rent. Depending on the data derived from the results of the holding of inventory for the two periods (1993-1997) and (2013-2016) in the Directorate of Agriculture, Assiut Governorate.

The results of the study indicate that the new liberalization policy was accompanied by an increase in the number of agricultural holdings between the two study periods by about 19.2%, a decrease in the of these holdings by about 2.24%, and a reduction in the average holding Size by about 20.38%, The results also indicate an increase of the number of dwarf holdings at the expense of both medium and large holdings, as the first increased from 49.55% to 56.03%, at the expense of the decrease in the number of medium holdings from 46.82% to 39.65%, and the decrease in the number of large holdings from 3.63% to 3.58% Likewise, the new liberalization policy accompanied by further trend towards inequality in the distribution of agricultural holdings among the holders and towards almost complete nominal control of the owned holdings at the expense of the leased holdings.

The study recommends the necessity of confronting the effects that were associated with the new liberation policy, and in particular the shortage of agricultural land due to the methods of encroachment, which increased its severity by misusing the ability of owners to dispose of their lands that the tenants lost control over, by taking effective legal measures to prevent this encroachment, especially in urban area**.** It also recommends the need to address the phenomenon of land fragmentation by applying the method of aggregating the agricultural utilization process, while adhering to the process of actual registration of the tenure situation to confront the phenomenon of mock holdings, which prevents the real holder of agricultural land from benefiting from the services provided by the state to the holders.